

تصافر جهود النواب في لجنة الانتخابات

IWPR :Author

تحوم التساؤلات حول مصداقية اللجنة قبيل موعد الانتخابات البرلمانية.

وقد تم عرض الاتهامات مؤخراً عبر استجواب برلماني لأعمال الهيئة المستقلة للانتخابات ، حيث شكّل هذا الاستجواب التحدي الأكبر لمصداقية الهيئة منذ تاسيسها عام 2007.

يُطالب النواب من الذين ينفذون أداء الهيئة باصلاح الهيئة والاشراف عليها ، حيث يضغط بعضهم على البرلمان لأجراء تصويت حجب الثقة ضد أعضاء الهيئة خلال هذا الاسبوع.

إلا إن البعض من المحللين والقادة السياسيين صرحوا بان هذا التصويت قد لا يتم لأنه سيجبر المسؤولين في الهيئة على الاستقالة ، مما يخلق اضطرابا فيها واحتمالية تاجيل الانتخابات البرلمانية.

يقول هوكار جاتو ، المتحدث باسم شمس ، وهي منظمة مستقلة لمراقبة الانتخابات العراقية " اذا ماخفتت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، فليس هنالك من بديل بإستثناء خلق هيئة جديدة من الاعضاء ، مما سيستغرق وقتا"... "وذلك سيؤدي إلى تاجيل الانتخابات".

وقبل أسبوع أعرب المسؤولون في الأمم المتحدة والولايات المتحدة الاميركية عن قلقهم من احتمالية تاجيل الانتخابات البرلمانية المحددة في كانون الثاني وذلك نظراً للجمود الذي يسود البرلمان العراقي بسبب سن قانون جديد للانتخابات ومقترحات لأصلاح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبل فترة قصيرة منها . ومن المتوقع أن يُصوّت البرلمان على قانون الانتخابات خلال هذا الاسبوع.

وتجدر الإشارة إلى أن الانتخابات البرلمانية هي مؤشراً مهماً لاستقرار البلاد وللعملية الديمقراطية.

أتهم أعضاء من البرلمان في جلسات الاستماع البرلمانية لأداء الهيئة ، اتهموا الهيئة باساءة استخدام المال العام واتخاذ قرارات لصالح أكثر الأحزاب تأثيراً في العراق حسيما قالوا.

انكر المسؤولون في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الاتهامات باساءة التصرف ، بضمنها ادعاءات بان رئيس الهيئة ، فرج الحيدري ، وهو مسؤول سابق في الحزب الديمقراطي الكردستاني ، قد تقبل رشواى من رئيس اقليم كردستان وقائد الحزب، مسعود بارزاني وذلك أثناء الانتخابات الكردية البرلمانية والرئاسية في شهر تموز.

وقد صّرح النواب كذلك بان اعضاء الهيئة استخدموا اموالها لشراء شاحنات شخصية واثاث لمنزلهم. بينما اخبر حيدري معهد صحافة الحرب والسلام بانه تم شراء كل الفقرات وامتلاكها من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

حيث علق بالقول " ان الاتهامات الخاصة بامتلاك سيارة والتهم الاخرى هي اتهامات غير صحيحة " "... هم لايملكون أي دليل مادي".

من جانبه صرح الحيدري بان الهيئة تعتزم رفع شكوى ضد عضو البرلمان ، جمال البطيخ، والذي تقدم باتهام الرشوة ، بالاضافة الى صحيفة هاولاتي الكردية بسبب إطلاقها هذه التهمة " من دون تقديم أي دليل ".

أما نوري عثمان ، وهو مسؤول أقدم في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني والمتحدث باسم مجلس وزراء الاقليم ، صرح لمعهد صحافة الحرب والسلام بان ادعاءات الرشوة المرفوعة ضد بارزاني لم تكن " عادلة " و " لا أساس لها من الصحة على الاطلاق " .

من جانب آخر لم يجب مكتب بارزاني على الاتصالات للحصول على تعليقات. على أي حال ، أنكر المتحدث باسم بارزاني فؤاد حسين في مقابلة حديثة مع صحيفة الشرق الاوسط الناطقة بالعربية والانكليزية ، أنكر ان تكون رئاسة الاقليم قد عرضت أية رشاوى على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات سواء قبل أو بعد انتخابات اقليم كردستان للصيف الحالي.

بالإضافة الى ذلك ، فقد تم استجواب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في شباط ، بما في ذلك فرار الهيئة برفض طلبات إعادة فرز الاصوات من قبل الأحزاب الخاسرة والتناقضات التي ظهرت ما بين النتائج المؤقتة والنهائية. وإلى هذا يصرّح النواب بأنه مايزيد على 80,000 صندوق اقتراع لم يتم فرزها في بغداد اثناء الانتخابات المحلية كما أثاروا الشكوك بان الحبر المستخدم على اصابع الناخبين من النوع الذي يسهل إزالته.

أثارت بعض الاحزاب الاخرى شكوكاً مشابهة بخصوص الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بعد فترة قصيرة من الانتخابات المحلية والانتخابات الكردية البرلمانية والرئاسية لهذا العام. لكن المسؤولين في الهيئة أنكروا وجود أية أخطاء ، كما صرّحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، بالإضافة الى بعض القادة السياسيين والمراقبين المستقلين ، بان تلك التهم أختلفت من قبل تحالفات غير راضية عن النتائج النهائية .

من جانب آخر ينتقد العديد من النواب أداء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، ويعتقد الآخرون باحتمالية ان يكون الاستجواب البرلماني ذا دافع سياسي للتأثير على الانتخابات.

يجادل المشككون بان تشويه سمعة هيئة الانتخابات قد يساعد على تأجيل الاقتراع أو على وضع المرشحين في منصب أفضل لتحدي النتائج. ويضيفون قائلين أن أعضاء البرلمان ممن اثاروا هذه التهم يستطيعون ان يكونوا دعاة للشفافية والمساءلة- وهما قضيتان مهمتان بشكل خاص بالنسبة للناخبين العراقيين الذين سئموا من حالة الفساد.

وقد دافع رئيس لجنة النزاهة في البرلمان العراقي ، صباح الساعدي، عن التحقيق واصفاً آياه " حق دستوري يمارس من قبل أعضاء توائماً مع واجباتهم البرلمانية " وقال أيضاً بأنه كان " خطوة أساسية لعملية بناء الديمقراطية " .

هذا وقد ترأس النائب في صفوف حزب الفضيلة الشيعي ، كرم اليعقوبي، الدعوات للتحقيق مع اللجنة المستقلة العليا للانتخابات في شهر نيسان حيث نظم طلباً موقفاً من قبل 50 عضواً لاستجواب اللجنة في تموز. يذكر ان حزب الفضيلة تكبد خسائر ثقيلة في انتخابات مجلس المحافظات التي جرت في كانون الثاني الماضي ، وبذلك فقد خسر قاعدة لتشكيل ائتلاف يقوده حزب الدعوة الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

هذا وقد صرح اليعقوبي بان توقيت التحقيق الذي يسبق موعد الانتخابات البرلمانية بثلاثة اشهر فقط ، مثيراً للشكوك غير انه دافع عن جلسات الاستماع واصفاً آياها بالعادلة.

الاستجواب الذي بُث على شاشة التلفاز الرئيسية " يظهر بانه هناك خروقات جادة في عمل الهيئة " . كما جاء على لسان اليعقوبي.

ويدفع اليعقوبي باتجاه تصويت لحجب الثقة بحق أعضاء الهيئة في هذا الاسبوع. وتتضمن المقترحات الأخرى تشكيل لجنة برلمانية للإشراف على عمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وإرسال القائمين على المراكز الانتخابية الى المحافظات الأخرى، الأمر الذي من شأنه تقليل فرص الاحتيال حسب إعتقاد البعض.

وقد صرح مبعوث الأمم المتحدة للعراق ، اد ميلكيرت، في الاسبوع الماضي محذراً البرلمان من إجراء تغييرات جذرية في الهيئة قبيل انتخابات كانون الثاني، مؤكداً إن الإصلاحات " من شأنها أن تؤدي الى إحداث خرق في التهيئات المستمرة للانتخابات الى حد يصعب معه إجراء انتخابات حقيقية ولفرة طويلة ما بعد ذلك التاريخ " .

وقد حث ، ميلكيت، البرلمان على الأنتظار لما بعد الانتخابات البرلمانية لتقييم أداء الهيئة ، فائلاً أنه بمساندة الامم المتحدة فان " الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يجب أن تكون قادرة على الخروج بنتائج إنتخابية رصينة في كانون الثاني من عام 2010 حيث سُتلاقي إستحساناً واسعاً من جميع الأطراف السياسية ومن الناخبين العراقيين ."

من جانب آخر أُجبرت حمديّة الحسيني معهد صحافة الحرب والسلام بان الهيئة لم تكن قلقة بشأن تصويت حجب الثقة. حيث قالت "

فالح حسن - متدرب في معهد صحافة الحرب والسلام - بغداد

باسم الشرع - متدرب في المعهد الذي شارك أيضاً في إعداد هذا التقرير من بغداد

Location: Iraqi Kurdistan
Iraq

Source URL: <https://iwpr.net/ar/global-voices/tdfr-jhwd-lnwb-fy-ljn-intkht>